مجلـــــة العلـــــوم التربـــــوية والدراســـــات الإنســـــانيــــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

مدى التزام البنوك التجارية العاملة في اليمن بتطبيق نسب السيولة وفق اتفاقية بازل III في ظل الحرب (دراسة تطبيقية)(*)

د/ معاذ طاهر صالح
أستاذ مساعد – قسم المحاسبة
والمراجعة - كلية العلوم الإدارية – جامعة تعز

الباحث/ ذي يزن عبدالله قائد محمد
باحث فى المحاسبة

*) تاريخ تسليم البحث 26/5/2022 تاريخ قبوله للنشر 5/9/2022
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

مدى التزام البنوك التجارية العاملة في اليمن بتطبيق نسب السيولة وفق اتفاقية بازل III في ظل الحرب (دراسة تطبيقية)

د/ معاذ طاهر صالح
أستاذ مساعد – قسم المحاسبة
والمراجعة - كلية العلوم الإدارية – جامعة تعز

الباحث/ ذي يزن عبدالله قائد محمد
باحث في المحاسبة

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام البنوك التجارية العاملة في اليمن بتطبيق نسب السيولة وفقاً لاتفاقية بازل III وذلك في ظل الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الحرب. واستخدمت في ذلك منهج التحليل المعياري في تحليل البيانات المالية الواردة في القوائم والتقارير المالية المنشورة لعينة الدراسة المتمثلة بخمسة بنوك تجارية خلال الفترة (2016-2018م). وخلصت الدراسة إلى إن البنوك التجارية العاملة في اليمن (عينة الدراسة) لا تحقق نسبة تغطية السيولة LCR (في الأجل القصير) وفق اتفاقية بازل III، بينما تحقق نسبة صافي التمويل المستقر NSFR (في الأجل الطويل) وفق اتفاقية بازل III.

وقدمت الدراسة العديد من التوصيات كان أبرزها العمل على إنهاء الانقسام المالي للبنك المركزي اليمني وتحرير أرصدة الحسابات الجارية واحتياطيات البنوك المودعة لفترة ما قبل 2015م، وعلى البنك المركزي اليمني تفعيل دور السياسة النقدية غير المفعلة وخاصة الأدوات غير المباشرة المعتمدة على قوى السوق، وإعادة النظر في سياسة أذونات الخزانة بشكل يسهم في دعم الاستثمار والنمو الاقتصادي، وسياسة الاحتياطيات الأجنبية وتفعيل دورها في تحفيز الاستثمار المحلي وتعزيز دور القطاع البنكي في الإسهام في تجاوز ازمة الحرب وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية – نسب السيولة – البنوك العاملة في اليمن– بازل III.

The Extent of Commitment of Commercial Banks Operating in Yemen to the Application of Liquidity Ratios According to Basel III in Light of War: An Applied Study

Dr. Muath Taher Saleh
Assistant Professor - Department of Accounting and Auditing Faculty of Administrative Sciences - Taiz University

Dhi Yazan Abdullah Qaid Muhammad
Researcher in Accounting

Abstract:

The study aims to know how to apply the liquidity ratio in Yemen's commercial banks in accordance with Basel III decisions under the economic crisis because of the war. This study has used the standards analysis methodology in analyzing the financial statements contained in the financial reports published for study sample of five commercial banks during the period (2016 – 2018). The study has concluded that the commercial banks operating in Yemen do not achieve the liquidity coverage ratio LCR (short-time) according to Basel III decisions, while these banks achieve a net stable funding ratio NSFR (in the long term) according to Basel III.

The study has recommended a lot of recommendations, most notably is the termination of the financial division of Yemeni Central Bank (YCB) liberalization of current accounts and bank reserves deposited for the pre-2015 period. Another recommendation is that the Yemeni Central Bank (YCB) should activate the role of non-active monetary policy, especially indirect tools, and to review the policy of treasury permissions in a way that contributes in supporting the investments, economic, growth, and foreign reserve policy and activating their role in stimulating domestic investment and enhancing the role of the banking sector. This is to contribute to accelerating the economic development.

***Keywords*:** Commercial Banks, Liquidity Ratio, Working Banks in Yemen, Basel III.

1- الإطار العام للدراسة:

1/1 المقدمة:

يعتبر قطاع البنوك من القطاعات المهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لأنه يمثل القطاع الأكثر حساسية بالمتغيرات العامة كما أنه يمثل عنصراً رئيسياً في توطيد الثقة وترجمة السياسة العامة لكل من المجتمع والدولة مما يتطلب ضرورة إيجاد مؤسسات مصرفية فعالة تساعد على احتواء واستقطاب السيولة الفائضة وتوجيهها نحو قطاعات العجز بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها الاقتصادي مع تقديم أنواع الخدمة المصرفية (الآمام، والخزعلي، 2017، 113). وتمثل السيولة عنصر الحماية والأمان بالنسبة لأي بنك، لذلك تسعى البنوك في مختلف دول العالم إلى ضمان كفايتها لتغطية التزاماتها بشكل فعال وملائم (ملوح، 2017، 32)، وتقوم بالاحتفاظ بالسيولة (الاحتياطيات الأولية بشكل خاص) لمواجهة سحوبات الودائع أو الالتزامات المستحقة (قايدي، 2016، 79). وتشغل السيولة مكانة هامة في ميزانية البنوك وتلعب دورا هاما في تحقيق أهدافها.

ومما لا شك فيه اليوم أن جميع البنوك تواجه مخاطر عديده ومختلفة من أهمها مخاطر السيولة التي يمكن أن تتسبب في فشل القطاع البنكي ككل. وهذا يؤكد حاجة القطاع البنكي للرقابة من أجل الحفاظ على سلامة المركز المالي للبنوك، وبالتالي حماية حقوق المودعين والمساهمين على حدٍ سواء للوصول إلى سلامة تنفيذ السياسة النقدية بالشكل المناسب، والقدرة على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في أطار القوانين والتعليمات التي تحكم مسار عمل البنوك وتمكنها من توظيف وإدارة موجوداتها ومطلوباتها بكفاءة وتجعل لها ملاءة مالية وقدرة على مواجهة متطلبات كفاية رأس المال وتحقق نسب السيولة مع تقليل حجم المخاطرة إلى حدها الادنى.

ونتيجة لذلك شددت قواعد الحيطة المالية للبنوك التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) Basel Committee on Banking Supervision من خلال تطوير مقررات جديدة سميت باتفاقية بازل III، والتي تعتبر معياراً دولياً لكفاية رأس المال. حيث وفرت متطلبات تشريعية جديدة لتحديد وقياس مخاطر السيولة ونسبة التغطية للبنوك لزيادة قدرتها على امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية.

2/1 مشكلة الدراسة:

تواجه البنوك العديد من المخاطر التي تتنامى بشكل متزايد لدى ممارستها لأنشطتها والتي منها مخاطر السيولة. لذلك أصبحت الحاجة لإدارة السيولة والسيطرة عليها أمراً أساسيا، وزادت تلك الحاجة بعد الأزمة العالمية الأخيرة، حيث كان لابد من إعادة النظر في القوانين الرقابية الإشراقية الدولية التي تنظم عمل البنوك وهذا ما جعل لجنة بازل تقدم إصلاحات وتعديلات على اتفاقية بازل III، والتي سميت باتفاقية بازل III، وكان الهدف الرئيس من هذه الاصلاحات تعزيز تنظيم القطاع البنكي لتحقيق السلامة والاستقرار المالي والاشراف وادارة المخاطر، ايضاً منع أية انهيارات أو اضطرابات محتملة في الاسواق المالية (BIS, 2013, 11). واهم ما تضمنته تلك التعديلات إجبار البنوك على زيادة الأموال التي تخصصها (كبند احتياطي) لسداد الثغرات المالية، في حال حدوث أزمات أو شح في النقد، وتحسين سيولة البنوك في الأجلين القصير والطويل (شياد، 2013، 30).

وبشكل عام، سعت السلطات النقدية نحن تطبيق اتفاقية بازل III من خلال الاشراف على البنوك المركزية العاملة والهيئات الرقابية الخاصة في العديد من الدول، لأنها تمثل الاساس في الرقابة الفعالة، للتأكيد على سلامة المراكز المالية لها إلى جانب التزام البنوك بالمعايير الرقابية لها وتقييم ادائها. ومن بين هذه المعايير، المعايير الكمية من خلال وضع معيار لنسب السيولة الجديدة المستحدثة المتمثلة في نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر Stable Net Funding Ratio (NSFR)، وذلك لتعزيز الافصاح والشفافية والتعرف على كيفية قياسها والرقابة عليها (BIS, 2013, 11).

وتعدّ البنوك العاملة في اليمن كغيرها من البنوك في الدول الأخرى معنية بالعمل من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات المحلية، بالإضافة إلى الإصدارات التي تنظم عمل البنوك العالمية من قبل المنظمات الدولية المهتمة بهذا القطاع ومنها مقررات اتفاقية بازل III التي حددت معدلات كافية للسيولة في البنوك من أجل تحقيق الاستقرار المالي لها. إلا ان البنوك في اليمن تعمل في ظل بيئة غير مستقرة نتيجة الحرب الدائرة فيها منذ العام 2015م والتأثيرات التي احدثتها على كافة القطاعات الاقتصادية عموماً وعدم الاستقرار المالي للقطاع المصرفي على وجه الخصوص والانقسام المالي للبنك المركزي اليمني. واتساقاً مع ما سبق، فان المشكلة التي تسعى الدراسة لبحثها تتمثل في تحديد مدى التزام البنوك التجارية العاملة في اليمن بتطبيق نسب السيولة الجديدة وفقاً لاتفاقية بازل III في ظل ما تمر به اليمن من ازمة اقتصادية نتيجة الحرب، والمتمثلة في نسبة تغطية السيولة (LCR)، ونسبة صافي التمويل المسقر (NSFR). ومن ثم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- هل تلتزم البنوك التجارية العاملة في اليمن في ظل الحرب بتطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) وفق اتفاقية بازل III؟
- هل تلتزم البنوك التجارية العاملة في اليمن في ظل الحرب بتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وفق اتفاقية بازل III؟

3/1 أهمية الدراسة:

تستمد هذا الدراسة أهميتها من جانبين رئيسين أحدهما علمي والآخر عملي، حيث تبرز **الأهمية العلمية** من أن تطبيق اتفاقية بازل III أصبحت موضوعاً هاماً وحيوياً، ولفت انظار كثير من الباحثين، وذلك نتيجة للأزمة المالية العالمية التي تعرضت لها اقتصاديات الدول خلال الفترة الماضية والازمات السابقة لها عموماً، وما افرزته الحرب في اليمن من عدم استقرار وانقسام مالي. مما تطلب تحديد رأس المال الكافي لضمان القدرة على الاستمرار والبقاء في ظل حدوث الازمات، ومتطلبات السيولة الجديدة وفق اتفاقية بازل III. بالإضافة إلى ان التطور الحاصل في نسب السيولة بوصفه موضوعاً متجدداً ومتطوراً باستمرار يحتاج إلى متابعة مستمرة، ودراسة أكثر تعمقاً عن مدى التزام البنوك التجارية بمقررات اتفاقية بازل III بعد صدور اللوائح المنظمة من قبل البنوك المركزية المطبقة لمقررات اتفاقية بازل III، وذلك في محاولة لإضافة بحثية تثري مكتبة البحوث العلمية في البيئة العربية عموما وفي اليمن خصوصاً.

وتبرز **الأهمية العملية** لهذا الدراسة من خلال حاجة إدارة البنوك للتعرف إلى مؤشر النجاح والفشل لتمكينها من اتخاذ التدابير الاحترازية لحمايتها من مخاطر السيولة وفق اتفاقية بازل III، مما يساعد في

وضع سياسات تسهم في مواجهة تحديات الأزمة الحالية في اليمن ومن ثم تحقيق نمو وازدهار تلك البنوك، الأمر الذي ينعكس على نمو وتطور الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

4/1 أهداف الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة وأهميتها، فإنه يمكن صياغة أهدافها:

– قياس مدى التزام البنوك التجارية العاملة في اليمن في ظل الحرب بتطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) وفق اتفاقية بازل III.

– قياس مدى التزام البنوك التجارية العاملة في اليمن في ظل الحرب بتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وفق اتفاقية بازل III.

5/1 الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع نسب السيولة من نواحي مختلفة. فيما يلي سيتم استعراض ملخص لأهم الابحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وذلك للتوصل إلى أهم نتائجها، وذلك كما يلي:

– **قامت دراسة (Jingzhi, huag, 2013):** بقياس مخاطر السيولة باستعمال نسبة تغطية السيولة (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) الصادرتين عن اتفاقية بازل III، واختبار العلاقة بين هذين النسبتين واحتمال التعثر في البنوك العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية. واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الواردة في التقارير المالية السنوية المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين نسبة تغطية السيولة (LCR) واحتمال التعثر ووجود علاقة عكسية بين صافي التمويل المستقر (NSFR) واحتمال التعثر.

– **حاولت دراسة (Cipullo and Vincigerra, 2014)** تقييم ما إذا كان إعداد التقارير المالية يعكس بشكل موضوعي المخاطر التي تتعرض لها البنوك، خاصة مخاطر السيولة التي أصبحت قضية هامة يجب التعامل معها، ولذلك تم تناولها مؤخراً من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة بازل، من أجل تعزيز الأمن والسلامة للبنوك والنظام المصرفي، وخدمة المصلحة العامة من حيث تعزيز الشفافية والافصاح عن المعاملات الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن فشل أسواق رأس المال خلال الازمة المالية الاخيرة في تلبية احتياجات المؤسسات المالية من السيولة. ولذلك استهدفت لجنة بازل ضبط مخاطر السيولة من خلال إقرار متطلبات لتحديدها وقياسها، والتي يجب على البنوك الالزام بها على المدى القصير والطويل الأجل.

– **حاولت دراسة (KEVIN N. KOMBO,2014):** "تقييم مدى تأثير اتفاقية بازل III في متطلبات رأس المال في البنوك التجارية في كينيا"، وقد اعتمدت الدراسة تحليل البيانات الواردة في التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير لتطبيق متطلبات رأس المال في البنوك التجارية على الاستقرار المالي في الاقتصاد الكيني، وتحسن إدارة المخاطر الائتمانية، والحد من التعرض

لمخاطر السيولة، وذلك بسبب سياسات الرسملة التي تنفذ في إطار بازل III، كما توصلت إلى أن كفاية رأس المال له تأثير في تركيبة الميزانية العمومية للبنوك التجارية في كينيا.

وأوصت الدراسة على أنه يجب على البنوك الاستمرار في السعي لتحقيق استراتيجيات مختلفة لضمان الامتثال لمتطلبات بازل III، وأن الامتثال لمتطلبات رأس المال سيؤدي إلى تحقيق الأمان لجميع البنوك التجارية.

- **هدفت دراسة (Kaan, Taşyürek,2015):** إلى التعرف على الآثار المحتملة لتنفيذ نسبة تغطية السيولة (LCR) في بنك التجارة التركي معتمدة في ذلك على البيانات المتوفرة لدى إدارة المخاطر في البنك.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR وفقا لمقررات اتفاقية بازل III تتطلب من البنك توسيع محفظة الخزانة الخاصة به في الغالب عن طريق شراء سندات الخزانة التركية، مما سيؤدي إلى تخفيض عملية الائتمان ومن ثمّ ستزيد تكلفة تمويل المصّدرين الأتراك، نظرًا لأن عائد سندات الخزانة التركية أعلى من سعر الإقراض للبنك، كما أن تحويل المصادر من الإقراض إلى الاستثمار في سندات الخزانة التركية سيزيد من أرباح البنك. بالإضافة إلى ذلك، سينخفض إجمالي مخاطر البنك بسبب انخفاض مخاطر سندات الخزانة التركية عن مخاطر أنشطة الإقراض، وسيصبح حجم أصول البنك أكثر اعتمادًا على سعر سندات الخزانة التركية. لذلك سيتأثر نمو البنك سلبًا في حالة انخفاض قيمة سندات الخزانة التركية.

وحاولت **دراسة أبو سلمى (2015):** "في التركيز على مقررات اتفاقية بازل III، وإمكانية تطبيق تلك المقررات في البنوك الفلسطينية، وقد اعتمدت الدراسة تحليل البيانات الواردة في مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية في البنوك الفلسطينية وفق اتفاقية بازل III، وتحديد حجم الفجوة بين ما هو مطبق في البنوك الفلسطينية وبين مؤشرات التقارير السنوية المنشورة للبنوك المحلية العاملة في القطاع البنكي الفلسطيني للفترة من 2013- 2014م، كما استخدمت الاستبانة في تجميع البيانات عن البنوك المحلية العاملة في فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية".

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها توافر متطلبات الرقابة الإشرافية في القطاع البنكي الفلسطيني، حيث كانت نسبة كفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي للبنوك العاملة في فلسطين تتناسب مع ما تم إقراره في اتفاقية بازل III، كما تبين توافر متطلبات تطبيق نسبة السيولة الجديدة وفقا لتلك المقررات، وتوافر متطلبات تعزيز ومراقبة المخاطر واستعداد البنوك بالإفصاح تلبية لتلك البنود.

وأوصت الدراسة بضرورة المضي قدما في تطبيق مقررات اتفاقية بازل III على الجهاز البنكي الفلسطيني، والعمل على تطوير أساليب الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بغرض تقليل مخاطر الديون المتعثرة.

- وركزت **دراسة ملوح (2016):** في معرفة مدى كفاية مقاييس السيولة الصادرة عن مصرف سورية المركزي، ومقارنة مخرجاتها مع مخرجات المقاييس المعتمدة من قبل لجة بازل، من خلال تحليل ومقارنة البيانات الفعلية للعينة المختارة والمتمثلة بالبنك العربي – سورية.

توصلت الدراسة إلى أن طريقة قياس مخاطر السيولة المتبعة في البنوك الخاصة السورية والمستندة على قرارات مصرف سورية المركزي تعكس المخاطر الحقيقية للسيولة التي تواجه هذه المصارف، ولكنها لا تنسجم مع المعايير الصادرة عن لجنة بازل المتعلقة بقياس مخاطر السيولة.

وأوصت الدراسة بنك سورية المركزي بإجراء تحديثات لمواكبة المعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل III فيما يتعلق بقياس مخاطر السيولة ومنح البنوك السورية فترة معينة لتسوية أوضاعها ومن ثم إلزامها بالحدود المفروضة لنسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل المستقر.

- حاولت **دراسة عمران (2019)** معرفة وتحليل دور كفاية رأس المال في مواجهة مخاطر السيولة وفق مقررات اتفاقية بازل II، اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الواردة في التقارير المالية السنوية المنشورة للبنوك عينة الدراسة (البنك الوطني الاسلامي، البنك التجاري العراقي) خلال الفترة (2012- 2017م).

توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير معنوي لنسبة كفاية رأس المال على مخاطر السيولة المصرفية للبنكين وبدرجة متفاوتة. وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق التوازن بين حجم الأرصدة المستثمرة في المجالات المصرفية المختلفة وبين ما يحتفظ به، مع مراعاة ألا تتجاوز نسبة كفاية رأس المال المعدلات المحددة من قبل البنك المركزي العراقي ومتطلبات اتفاقية بازل.

- حاولت **دراسة (Roberts et al., 2019)** القيام اختبار تطبيقي لمدى التوازن والموائمة في الاجل القصير بين خلق السيولة والملاءة المالية للبنوك التي تلتزم بتطبيق نسبة تغطية السيولة، وتم تحديد تأثيرات نسبة تغطية السيولة من خلال تحليل التغييرات التي طرأت على حجم السيولة من قبل البنوك التي تلتزم بتطبيق نسبة تغطية السيولة بالنسبة مقارنة بالبنوك الاصغر التي لا تخضع لنسبة تغطية السيولة منذ الربع الثاني لعام 2013م، وذلك بعد إصدار قواعد تغطية السيولة بشكل نهائي وفقاً لاتفاقية بازل III.

وأشارت النتائج أن عملية خلق السيولة تتناقص مع احتفاظ البنوك بأصول سائلة عالية الجودة، وقد تعوض البنوك هذا التأثير عن طريق زيادة حصة الأصول غير السائلة في محافظ الأصول السائلة غير عالية الجودة. كما قد تزداد المخاطر النظامية إذا أدت نسبة تغطية السيولة إلى تعرض البنوك لمخاطر مماثلة مرتبطة، وحدوث انخفاض في حجم السيولة في القطاع المصرفي منذ عام 2013م، وان البنوك التي تحتفظ بنسبة تغطية السيولة هي المسؤولة عن معظم هذا الانخفاض، والذي يحدث نتيجة انخفاض كل من الأصول غير السائلة وكذلك الخصوم السائلة في ميزانياتها العمومية.

- **قامت دراسة (Zhang, et al., 2021)** بدراسة الارتباط بين خلق السيولة المصرفية والربط الشبكي والمخاطر النظامية على مجموعة من البنوك الصينية خلال الفترة 2011- 2016. وتحليل التأثير غير المتجانس للمكونات الفرعية لإنشاء السيولة (داخل وخارج الميزانية العمومية) على المخاطر النظامية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تكوين السيولة المفرطة داخل وخارج الميزانية العمومية يزيد من المخاطر النظامية. وحتى تستطيع البنوك التعامل مع المخاطر الشديدة للسيولة في الاجل القصير والطويل ينبغي ادراج نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) ضمن المتطلبات التنظيمية للبنوك من أجل تنظيم مثالي للسيولة. كما توصلت الدراسة إلى أن الربط الشبكي للبنوك يمكن أن يعزز العلاقة بين خلق السيولة والمخاطر النظامية. فعندما تكون البنوك أكثر ارتباطاً بالبنوك الاخرى يمكن

ان تنتشر مخاطر عدم السيولة بسهولة إلى النظام المالي بأكمله، ولذلك ينبغي ضرورة مراقبة الشبكة المالية في الإطار التنظيمي.

وفي ضوء ما تم عرضه من دراسات يمكن استخلاص ما يلي:

– اتفقت اغلب الدراسات السابقة على أن اتفاقية بازل III توفر حماية للبنوك من التعثر وتوفر أمان لرأس المال، وان توفر السيولة في البنوك بنسب عالية يؤدي إلى زيادة المخاطر.

– اتفقت الدراسات السابقة على انه ينبغي أن تكون نسب السيولة في البنوك التجارية التي متوافقة مع اتفاقية بازل III، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه السيولة في تحقيق الاستقرار المالي، وبما ينعكس على نمو الاقتصاد الوطني ككل.

وعلى الرغم من الاهمية التي يمثلها هذا الموضوع إلا أنه لم يتم الوقوف على أي دراسة تمت في البيئة اليمنية – على حد علم الباحثين – تناولت التزام البنوك التجارية العاملة في اليمن بتطبيق نسب السيولة وفق اتفاقية بازل III خاصة في ظل الازمة التي تعاني منها اليمن في ظل الحرب الدارة فيها.

6/1 فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين كما يلي:

الفرضية الأولى: لا تلتزم البنوك التجارية العاملة في اليمن في ظل الحرب بتطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) وفق اتفاقية بازل III.

الفرضية الثانية: لا تلتزم البنوك التجارية العاملة في اليمن في ظل الحرب بتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وفق اتفاقية بازل III.

7/1 منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على استخدام منهجين أساسيين كما يأتي:

الدراسة النظرية: وتتضمن عرض ما ورد في الأدب المحاسبي من دراسات تتعلق بنسبة السيولة وفق اتفاقية بازل III وتحليلها، فضلاً عن تحديد ما توصلت إلية جهود الباحثين في هذا الصدد وتحديد ما يمكن أن تناقشه الدراسة الحالي.

الدراسة التطبيقية: وتتمثل في التحليلي المعياري المقارن للبيانات الواردة في القوائم والتقارير المالية للبنوك عينة الدراسة للفترة 2016م – 2018م.

8/1 خطة الدراسة:

في إطار طبيعة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها تم تقسيمها إلى أربعة أقسام كالآتي:

القسم الأول: ويتناول الإطار العام للدراسة. والقسم الثاني: يتناول الإطار العام لاتفاقية بازل III ونسب السيولة وفقاً لاتفاقية بازل III. ويعرض القسم الثالث الدراسة التطبيقية من حيث منهجية الدراسة التطبيقية أهدافها، وفرضياتها، ومجتمع وعينة الدراسة، والمنهج المستخدم في تحليلها، واختبار الفرضيات، ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها. ويلخص القسم الرابع أهم النتائج والتوصيات.

2- نسبة تغطية السيولة وفقاً لاتفاقية بازل III.

1/2 مقدمة:

تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان لأي بنك، لذلك تسعى البنوك في مختلف دول العالم إلى ضمان كفايتها لتغطية التزاماتها بشكل فعال وملائم (ملوح، 2017، 32)، حيث يحتفظ البنك بالسيولة (الاحتياطيات الأولية بشكل خاص) لمواجهة سحوبات الودائع أو الالتزامات المستحقة (Chen, Lee, 2020, 2).

2/2 مفهوم السيولة البنكية:

يقصد بالسيولة في البنوك ما يمتلكه البنك من نقدية في الصندوق والحسابات الجارية في البنوك الأخرى بالإضافة إلى الأوراق المالية المتداولة (أذونات الخزينة، شهادات الإيداع والأوراق المالية) (Pichaphop, C. et. Al., 2014, 32)، كما يمكن تعريفها بالفرق بين الموارد المتاحة للبنك والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه موجودات البنك المتعارف عليها وبحيث تكون هناك وفرة في السيولة تمكن البنك من القدرة على الإقراض، واستثمار الفائض في الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى البنوك والبنك المركزي (النويران، 2011، 100).

3/2 أهمية سيولة البنوك:

تعد نقص السيولة في البنك من العلامات الدالة على أن البنك يواجه صعوبات مالية قد تؤدي إلى التوقف عن الدفع ومن ثم الإفلاس كما حدث لبنك انترا عام 1966 (لبنان) الذي أعلن إفلاسه نتيجة نقص السيولة التي نتجت عن زيادة السحب المفاجئ على الودائع وكذلك تعثر بنك مصر الذي لولا تدخل الحكومة بدعم البنك لحدث تدهور في الاقتصاد الوطني (أحمد، 2013، 303). وبناءً على ذلك يمكن تلخيص أهمية سيولة البنوك في الآتي (Zhanga et al., 2021, 2):

- تعمل السيولة على تعزيز ثقة البنك لدى كل من المقرضين والمودعين وحملة الأسهم، بالإضافة أنها تعتبر مؤشراً حيوي للسوق المالية والإدارة والمحللين، ومن خلالها تقاس كفاءة إدارة البنك في استثمار وحسن استغلال الموارد.
- تجنب البنك من البيع الاضطراري لبعض الأصول أو التعرض للإفلاس والإغلاق.
- تجنب البنك اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى.

4/2 الإطار العام لاتفاقية بازل III:

أثبتت الأزمة المالية التي وقعت عام 2008م فشل مقررات اتفاقية بازل II في حماية البنوك من الانهيارات والإفلاس (غانية، 2015، 45)، لذا قامت لجنة بازل بإعادة النظر في هذه المقررات، لتعديلها وتحسينها لتخرج في الأخير باتفاقية بازل III كمقترحات أولية في ديسمبر 2009م، ثم صدرت كصيغة نهائية عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء الـ 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة ببنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية في 12ديسمبر 2010م وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في العاصمة سيئول في 12 نوفمبر 2010م اعتمدت رسميا وأصبحت جاهزة للتطبيق على أن تدخل حيز الالتزام رسمياً مع نهاية 2012م والتي ستنفذ بالكامل في عام 2019م (BIS, 2013)، مع وضع محطتين للمراجعة خلال سنتي 2013م و2015م.

وقد كانت لجنة بازل أصدرت ما يعرف ببازل 2.5– (التعديلات التي أدخلت على بازل II، بعد حدوث الأزمة العالمية 2008م) – في يوليو 2009م على أن لا يتجاوز أجل تطبيقها نهاية 2011م (يونس، 2015، 44).

5/2 أهداف اتفاقية بازل III:

تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل III إلى زيادة متطلبات وتعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترة التقلبات الاقتصادية الدورية، من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية عنها، حيث طرحت معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية القطاع البنكي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية (بلوغي، ورحال، 2014، 1).

ويمكن تلخيص أهداف اتفاقية بازل III فيما يلي (BIS, 2013، 20):

- تقوية المعيار الدولي للأموال الخاصة من خلال تحسين جودة واتساق وشفافية قاعدة رأس المال.
- القدرة على تغطية جمع المخاطر المرتبطة بالنشاط.
- تعزيز متطلبات الأموال الخاصة المرجحة بالمخاطر بمعدل الرفع المالي لمواجهة الأزمات المصرفية.
- تقليص أثر التقلبات الاقتصادية بتكوين مخصصات لامتصاص الخسائر في حدود الصفر و (2.5%).
- وضع معيار دولي للسيولة معزز بإجراءات احترازية قادرة على تحقيق استقرار القطاع المالي والمصرفي، سواء على المدى القصير أو الطويل، وكذلك وضع إجراءات للمتابعة.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن اتفاقية بازل III تهدف إلى زيادة متطلبات رأس مال البنوك وتعزيز جودته حتى تتمكن البنوك من تحمل خسائر فترات التقلبات الاقتصادية، والتغلب على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها دون تدخل أو مساعدة من البنوك المركزية. ويتطلب العمل بهذه الاتفاقية من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال، وكذلك برأس مال ذي نوعية جيدة.

5/2 قياس السيولة وفق اتفاقية بازل III:

خصصت اتفاقية بازل III محوراً لموضوع السيولة، التي تبيَّن في أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي العالمي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى نسبة تغطية السيولة LCR والثانية نسبة صافي التمويل المستقر NSFR (شياد، 2013، 32).

1/5/2 نسبة تغطية السيولة (LCR):

التي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات سيولة عالية لتغطية التدفقات النقدية لديها حتى 30 يوماً، وتحسب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوماً}} \geq 100\ \%$$

وقد عرفت الاتفاقية بشكل منفصل الأصول السائلة وصافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوماً، فالأصول السائلة ذات النوعية الرفيعة تم تقسيمها إلى مستويين (BIS, 2010, 8-25):

المستوى الأول: يضم النقد واحتياطيات البنوك لدى البنك المركزي، والأوراق المالية القابلة للتبادل التي تمثل ديوناً أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من البنك المركزي، والحكومات غير المركزية، وبنك التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي.

المستوى الثاني: حيث عدت اتفاقية بازل III بعض الأصول الأخرى ذات سيولة معتبرة، شرط ألا تزيد نسبتها عن 40% من الأصول السائلة، وتتكون من الأوراق المالية القابلة للتداول التي تمثل ديوناً أو أنها مضمونة من جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، أو الحكومات غير المركزية، أو بنك التسويات الدولية أو صندوق النقد الدولي.

أما صافي التدفقات النقدية الخارجية فتتمثل في مقدار الزيادة في الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة عن الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات الداخلة في ظل المدة المحددة خلال 30 يوماً مقبلة، ومراقبة هذه النسبة، ويسمح للبنك باتخاذ إجراءات تصحيحية في حال ما إذا كانت هناك بوادر عسر للسيولة.

وحددت الاتفاقية تاريخ بداية تطبيقها، اعتبارا من بداية عام 2015 بنسبة 60% لتصل إلى 100% في ديسمبر 2019م، وهذا لضمان إدخال نسبة تغطية السيولة في البنوك بدون إحداث أي خلل في الأنظمة المصرفية (BIS, 2013, 8). كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (1) المراحل الانتقالية لتطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR)

التاريخ	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى المطلوب	فترة رقابة		%60	%70	%80	%90	%100

المصدر: إعداد الباحثان.

2/5/2 نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR):

وتركز هذه النسبة على مصادر التمويل متوسطة وطويلة الأجل لتعزيز المرونة على المدى الطويل من خلال إيجاد حوافز إضافية للبنوك لتمويل انشطتها عن طريق مصادر تمويل مستقرة. حيث تهدف نسبة صافي التمويل المستقر إلى تحقيق التوازن الهيكلي للقوائم المالية للبنوك وتشجيع استخدام موارد مستقرة للتمويل، وذلك للحد من الإفراط في الاعتماد على التمويل قصير الأجل في أوقات ازدهار السيولة في السوق، ولتحسين عملية تقدير مخاطر السيولة لجميع البنود داخل وخارج الميزانية (بن يوزان وآخرون، 2011، 28). وتحسب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} = \geq 100\ \%$$

حيث إن:

– التمويل المستقر المتاح: هو جميع مصادر التمويل المتوافرة للبنك التي يمكن استخدامها لمدة سنة فما فوق.

– التمويل المستقر المطلوب: وهو مجموع الاحتياجات إلى الموارد المالية على الأصول داخل وخارج الميزانية.

وحددت الاتفاقية تاريخ بداية تطبيقها، اعتباراً من عام 2018 بعد فترة مراقبة تبدأ من بداية 2012م، وستقوم لجنة بازل بإعداد تقارير لمراقبة هاتين النسبتين وخلال الفترة الانتقالية (فترة المراقبة) ستستمر بمراجعة مدى تأثير هاتين النسبتين في الأسواق المالية ونمو الائتمان والنمو الاقتصادي، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (2) المراحل الانتقالية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).

التاريخ	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى المطلوب	فترة رقابة إشراقية					بدأ التطبيق	%100

المصدر: إعداد الباحثان.

والجدول التالي يوضح أهم تعديلات اتفاقية بازل III المتعلقة بنسبة السيولة.

جدول رقم (3) أهم تعديلات بازل III المتعلقة بنسبة السيولة والإجراءات اللازمة لتحقيقها والانتقادات الموجهة لها.

النسبة	الأهداف والنتائج الإيجابية المتوقعة	الإجراءات التي ستتخذ لتحقيقها	العيوب والانتقادات والمطالبات
نسبة تغطية السيولة (LCR).	مرونة أكبر في الأجل القصير، لزيادة القدرة على مواجهة عراقيل سيولة محتملة، وقياس القدرة على تحويل الأصول إلى نقد خلال 30 يوماً وألا تقل هذه النسبة عن 100%.	من خلال موارد عالية السيولة كافية لمواجهة أي نقص حاد في السيولة لشهر واحد.	سيزيد الضغط على الميزانيات، ولكي يحسنوا مواقعهم تحت هذه النسبة يتوجب عليهم زيادة الأصول السائلة الملموسة، وزيادة تمويلهم من حقوق الملكية، وإيداعات العملاء المستقرة والديون طويلة الأجل.
نسبة صافي التمويل المستقر (NFSR).	تروج للمرونة في أفق الزمن الطويل، وتهدف لتحقيق توافق أفضل بين التزامات البنوك وأصولها.	من خلال خلق حوافز إضافية للبنك لتمويل نشاطاته بمصادر التمويل الأكثر استقراراً.	نفس العيوب والانتقادات لنسبة تغطية السيولة (LCR).

المصدر: (عتر، 2013، ص92 – 94).

3 – الدراسة التطبيقية:

يتناول هذا الجزء من الدراسة مجتمع وعينة الدراسة ومصادر جمع البيانات وتحليل بيانات الفرضيات.

1/3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في البيانات المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن. حيث تم اختيار (5) بنوك عينة مقصودة ممثلة لمجتمع الدراسة نظراً لعدم القدرة على حصول بيانات عن بقية البنوك، وقد تمثلت العينة في البنك الأهلي قطاع عام والبنك اليمني للإنشاء والتعمير قطاع المختلط وبنك اليمن الدولي وبنك اليمن والكويت عن القطاع الخاص، بينما تم اختيار البنك العربي عن الأجنبية.

2/3 أدوات جمع البيانات:

تم اختبار الفرضيات من خلال تحليل البيانات الواردة في التقارير السنوية المنشورة للبنوك التجارية العاملة في اليمن (عينة الدراسة) خلال الفترة (2016- 2018).

3/3 تحليل الفرضيات:

يتناول هذا الجزء تحليل الفرضيات باستخدام التحليل المعياري للبيانات الواردة في القوائم والتقارير المالية المنشورة للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2016- 2018).

1/3/3 تحليل بيانات الفرضية الأولى:

نسبة تغطية السيولة (LCR) لتغطية السيولة في الأجل القصير وتحسب من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال } \mathbf{30} \text{ يوماً}} \geq \mathbf{100}\ \%$$

تجدر الإشارة إلى أن البنوك التجارية العاملة في اليمن لا تفصح عن الأصول عالية السيولة والتدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوماً، لذلك احتسبت الدراسة نسبة تغطية السيولة من خلال الأصول عالية السيولة والتدفقات النقدية الخارجة خلال 90 يوماً وفقا لما هو مفصح عنه في التقارير المالية المنشورة خلال 90 يوماً.

1/1/3/3 تحليل نسبة تغطية السيولة (LCR) للبنك الأهلي:

الجدول التالي (4) يوضح نسبة تغطية السيولة للبنك الأهلي

نسبة تغطية السيولة للبنك الأهلي	2016	2017	2018
نسبة تغطية السيولة المحتسبة وفقا لاتفاقية بازل III المحتسبة (ملحق رقم 1)	%26	%32.8	%31.9
نسبة السيولة من واقع التقاريـــــــر المنشورة للبنك	%91	%90	%92
الانحراف عن القيم المنشورة في تقارير البنك	-65	-57.2	-60.1
متطلبات المعيار	%70	%80	%90
الانحراف عن متطلبات المعيار	-44	-47.2	-58.1

المصدر: إعداد الباحثان استناداً إلى التقارير المالية المنشورة للبنك الأهلي.

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

- انخفاض نسبة تغطية السيولة المحسوبة لفترة الدراسة (2016 -2017-2018م) عن النسبة المطلوبة وفقا لاتفاقية بازل III والمحددة بـ 70% لعام 2017م على أن تزيد 10% كل عام حتى تصل إلى 100% عام 2019م، بنسبة (44-47.2-58.1%).
- انخفاض نسب تغطية السيولة المحسوبة لفترة الدراسة (2016-2017-2018م) عن النسب المفصح عنها في التقارير المنشورة بنسبة (65%– 57.2 %– 60.1%) على التوالي، ويعود ذلك لأن البنك يّعد أذونات الخزانة والمطلوبات على الحكومة أصولاً عالية السيولة ويعطيها وزن تحويل (0%) كون اليمن مصنفة عالية المخاطر بسبب الحرب (البنك الدولي، 2017، 8)، في حين أن هذه الأصول أصبحت مطالبات رديئة على الحكومة، ومن ثّم تصبح عالية الخطورة وتعطى وزن تحويل (100%) بحسب الواقع العملي من ناحية وللوضع الاقتصادي الذي تمر به الدولة نتيجة الحرب ولسياسة البنك المركزي اليمني التي جمدت أذونات الخزانة والمطالبات على الحكومة من ناحية أخرى.
- ارتفاع نسبة تغطية السيولة عام 2017م بنسبة (6.8%) عما كانت عليه عام 2016م، ويعود ذلك إلى ارتفاع الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية بمقدار (34) مليار ريال بنسبة (140%) تقريباً عما كانت

عليه عام 2016م من ناحية، ومن ناحية أخرى ارتفعت القروض والسلفيات بمقدار (2.9) مليار ريال بنسبة (109%) تقريباً.

ويجب الإشارة إلى أنه حدث انخفاض في بعض بنود بسط النسبة (الأصول عالية السيولة) التي منها انخفاض النقدية في الصندوق (لأقل من ثلاثة أشهر) بمقدار(6.3) مليار ريال تقريبا بنسبة (70%)، وانخفاض أرصدة مدينة وموجودات أخرى بمقدار (908) مليون ريال تقريباً بنسبة (100%)، وارتفاع بعض بنود مقام النسبة (صافي التدفقات الخارجة) كارتفاع ودائع العملاء بمقدار (62) مليار ريال بنسبة (50%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م، وارتفاع خطابات الضمان عام 2018م بمقدار (3) مليار ريال بنسبة (41.5%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م، إلا إن هذا الارتفاع يعد أقل من الارتفاع في بسط النسبة، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة تغطية السيولة لعام 2017م عن عام 2016م.

- ارتفاع نسبة تغطية السيولة عام 2018م بنسبة (5.9%) عما كانت عليه عام 2016م، نظراً لارتفاع بسط النسبة عام 2018م بمقدار (31) مليار ريال بنسبة (84%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م، ويرجع ذلك الارتفاع إلى عدة أمور منها:

– ارتفاع الأرصدة لدى البنوك عام 2018م بمقدار (35) مليار ريال بنسبة (145%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م.

– ارتفاع القروض والسلفيات عام 2018م بمقدار (44) مليون ريال بنسبة (1.7%) عما كانت عليه عام 2016م.

– وجود أرصدة مدينة وموجودات أخرى لأقل من ثلاثة أشهر عام 2018م في حين لم تكن موجودة عام 2016م.

– الارتفاع في مقام النسبة أقل من الارتفاع في بسطها حيث ارتفاع مقام النسبة بمقدار (76) مليار ريال بنسبة (48%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م، ويرجع ذلك إلى ارتفاع ودائع العملاء عام 2018م بمقدار (69) مليار ريال بنسبة (53%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م، وارتفاع (1.9) مليار ريال بنسبة (29%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م، بالإضافة إلى ارتفاع الاعتمادات المستندية عام 2018م بمقدار (مليار ريال) بنسبة (31%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م، وارتفاع الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية.. الخ، وكما أشرنا سابقا فإن هذا الارتفاع يعد أقل من الارتفاع في بسط النسبة، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة تغطية السيولة لعام 2018م عما كانت عليه عام 2016م.

2/1/3/3 تحليل نسبة السيولة (LCR) لبنك اليمن الدولي:

الجدول رقم (5) يوضح نسبة تغطية السيولة لبنك اليمن الدولي

نسبة تغطية السيولة لبنك اليمن الدولي	2016	2017	2018
نسبة تغطية السيولة المحتسبة بازل وفقا لاتفاقية III المحتسبة (ملحق رقم 2)	%46.4	%43.7	%39.6
نسبة السيولة من واقع التقارير المنشورة للبنك	%85	%98	%98
الانحراف عن القيم المنشورة في تقارير البنك	-38.6	-54.3	-%58.4
متطلبات المعيـار	%70	%80	%90
الانحراف عن متطلبات المعيار	-23.6	-36.3	-50.4

المصدر: إعداد الباحثان استناداً إلى التقارير المالية المنشورة لبنك اليمن الدولي.

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

– انخفاض نسبة تغطية السيولة المحسوبة لفترة الدراسة (2016-2017-2018م) بنسبة (23.6-36.3-50.4%) على التوالي، عن النسبة المطلوبة وفقا لاتفاقية بازل III.

– انخفاض نسبة تغطية السيولة المحسوبة لفترة الدراسة (2016-2017-2018م) عن النسب المفصح عنها في التقارير المنشورة بنسبة (38.6% - 54.3% - 58.4%) على التوالي، ويعود ذلك لأن البنك يعد أذونات الخزانة والمطلوبات على الحكومة أصولاً عالية السيولة، في حين أن هذه الأصول أصبحت مطالبات رديئة ومن ثّم عالية الخطورة وتعطى وزن تحويل (100%) نظرا للوضع الذي تمر به الدولة ولسياسة البنك المركزي اليمني التي جمدت أذون الخزانة والمطالبات على الحكومة.

– انخفاض نسبة تغطية السيولة عام 2017م بنسبة (2.7%) عما كانت عليه عام 2016م، 2016م، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها ارتفاع الأرصدة المستحقة للبنوك (في مقام النسبة) عام 2017م بمقدار (6.9) مليار ريال بنسبة (18.8%) تقريبا، بالإضافة إلى ارتفاع ودائع العملاء بمقدار (25) مليار ريال بنسبة (10.8%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م.

– انخفاض نسبة تغطية السيولة لعام 2018م بنسبة (6.8%) عما كانت عليه عام 2016م، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها ارتفاع ودائع العملاء في مقام النسبة لعام 2018م بمقدار (50) مليار ريال بنسبة (21.5%) تقريبا، بالإضافة إلى ارتفاع خطابات الضمان بمقدار (2.5) مليار ريال بنسبة (26.8%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م.

3/1/3/3 تحليل نسبة السيولة (LCR) للبنك اليمني للإنشاء والتعمير:

الجدول رقم (6) يوضح نسبة تغطية السيولة للبنك اليمني للإنشاء والتعمير

نسبة تغطية السيولة للبنك اليمني للإنشاء والتعمير	2016	2017	2018
نسبة تغطية السيولة المحتسبة وفقا لاتفاقية بازل III المحتسبة (ملحق رقم 3)	%25.1	%22	%17.8
نسبة السيولة من واقع التقارير المنشورة للبنك	%99	%99	%99
الانحراف عن النسب المفصح عنها في التقارير المنشورة	-73.9	-77	-81.2
متطلبات المعيار	%70	%80	%90
الانحراف عن النسب المطلوبة وفقا لاتفاقية بازل III	-44.9	-58	-72.2

المصدر: إعداد الباحثان استناداً إلى التقارير المالية المنشورة للبنك اليمني للإنشاء والتعمير.

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

– انخفاض نسبة تغطية السيولة المحسوبة لفترة الدراسة (2016-2017-2018م) بنسبة (44.9-58-72.2%) على التوالي، عن النسبة المطلوبة وفقا لاتفاقية بازل III.

– انخفاض نسبة تغطية السيولة المحسوبة لفترة الدراسة (2016-2017-2018م) عن النسب المفصح عنها في التقارير المنشورة بنسبة (73.9% - 77% - 81.2%) على التوالي، ويعود ذلك لأن البنك يعد أذونات الخزانة والمطلوبات على الحكومة أصولاً عالية السيولة، في حين أن هذه الأصول أصبحت مطالبات رديئة ومن ثّم عالية.

– الخطورة وتُعطى وزن تحويل (100%) نظرا للوضع الذي تمر به الدولة ولسياسة البنك المركزي اليمني التي جمدت أذون الخزانة والمطالبات على الحكومة.

– انخفاض نسبة تغطية السيولة المحسوبة للبنك لعام 2017م بنسبة (3.1%)، عما كانت عليه عام 2016م، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

– انخفاض بسط النسبة (الأصول عالية السيولة) لعام 2017م بمقدار (9) مليار ريال بنسبة (24%) عما كانت عليه عام 2016م، ويعود ذلك في بسط النسبة إلى انخفاض النقدية في الصندوق عام 2017م بمقدار (2.6) مليار ريال بنسبة (35.8%) تقريبا، وانخفاض الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية بمقدار (3.5) مليار ريال بنسبة (13.4%) تقريبا، وانخفاض القروض والسلفيات بمقدار (3) مليار ريال بنسبة (69%) تقريبا، عما كانت عليه عام 2016م.

– انخفاض أقل في مقام النسبة عن الانخفاض في بسطها عام 2017م بمقدار (21) مليار ريال بنسبة (14.2%) عما كانت عليه عام 2016م، ويرجع ذلك لانخفاض ودائع العملاء لأقل من ثلاثة أشهر بمقدار (17) مليار ريال بنسبة (13.1%)، وانخفاض خطابات الضمان بمقدار (1.5) مليار ريال بنسبة (18.8%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م.

– انخفاض نسبة تغطية السيولة المحتسبة لعام 2018م بنسبة (7.3%) عما كانت عليه عام 2016م، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

– انخفاض بسط النسبة (الأصول عالية السيولة) عام 2018م بمقدار (16) مليار بنسبة (42.3%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م، ويرجع ذلك إلى انخفاض النقدية في الصندوق لأقل من ثلاثة أشهر بمقدار (4.6) مليار ريال بنسبة (63%) تقريبا، وانخفاض الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية بمقدار (7.8) مليار ريال بنسبة (29.8%) تقريبا، وانخفاض القروض والسلفيات لأقل من ثلاثة أشهر بمقدار (3.6) مليار ريال بنسبة (82%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م.

– انخفاض أقل في مقام النسبة (صافي التدفقات الخارجة) لعام 2018م بمقدار (27.5) مليار ريال بنسبة (18%) تقريبا، ويعود ذلك لانخفاض أذون الخزانة الأقل من سنة عام 2018م بمقدار (23.5) مليار ريال بنسبة (17.8%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م، وانخفاض الالتزامات وحقوق الملكية لأقل من سنة بمقدار (655) مليون ريال بنسبة (14%) تقريبا، وانخفاض خطابات الضمان بمقدار (2) مليار ريال بنسبة (26.5%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م. وهو ما يفسر انخفاض نسبة تغطية السيولة عام 2018م عما كانت عليه عام 2016م.

4/1/3/3 تحليل نسبة السيولة (LCR) لبنك اليمن والكويت:

الجدول رقم (7) يوضح نسبة تغطية السيولة لبنك اليمن والكويت

نسبة تغطية السيولة لبنك اليمن والكويت	2016	2017	2018
نسبة تغطية السيولة المحتسبة وفقا لاتفاقية بازل III المحتسبة (ملحق رقم 4)	%25.8	%23.4	%23.9
نسبة السيولة من واقع التقارير المنشورة للبنك	%77.69	%76.36	%74.38
الانحراف عن القيم المنشورة في تقارير البنك	-51.89	-52.96	-50.48
متطلبات المعيار	%70	%80	%90
الانحراف عن متطلبات المعيار	-44.2	-56.6	-66.1

المصدر: إعداد الباحثان استناداً إلى التقارير المالية المنشورة لبنك اليمن والكويت.

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

– انخفاض نسبة تغطية السيولة المحسوبة لفترة الدراسة (2016-2017-2018م) عن النسبة المطلوبة وفقا لاتفاقية بازل III بنسبة (44.2- 56.6- 66.1%) على التوالي.

– انخفاض نسب تغطية السيولة المحسوبة لفترة الدراسة (2016-2017-2018م) عن النسب المفصح عنها في التقارير المنشورة بنسبة (51.89% - 52.96% - 50.48%) على التوالي، ويعود ذلك لأن البنك يعد أذونات الخزانة والمطلوبات على الحكومة أصولاً عالية السيولة، في حين أن هذه الأصول أصبحت مطالبات رديئة على الحكومة ومن ثّم تصبح عالية الخطورة وتُعطى وزن تحويل (100%) نظرا للواقع العملي وللوضع الاقتصادي الذي تمر به الدولة ولسياسة البنك المركزي اليمني التي جمدت أذون الخزانة والمطالبات على الحكومة.

– انخفاض نسبة تغطية السيولة المحسوبة عام 2017م بمقدار (2.4%) تقريبا عما كانت عليه عام 2017م نظراً لانخفاض بسط النسبة (الأصول عالية السيولة) عام 2017م بمقدار (4) مليار ريال بنسبة (12.2%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها انخفاض النقدية في الصندوق بمقدار (11.5) مليار ريال بنسبة (53.8%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م.

– انخفاض نسبة تغطية السيولة لعام 2018م بمقدار (1.9%) عما كانت عليه عام 2016م، نظراً لانخفاض بسط النسبة (الأصول عالية السيولة) بمقدار (1.7) مليار ريال بنسبة (5.1%) تقريبا، عما كانت عليه عام 2016م، ويرجع ذلك لانخفاض النقدية في الصندوق عام 2018م بمقدار (11.7) مليار ريال بنسبة (54.7%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ارتفاع مقام النسبة بمقدار (50.9) مليار ريال بنسبة (39%) عما كانت عليه عام 2016م، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأرصدة المستحقة للبنوك عام 2018م بمقدار (4) مليار ريال تقريبا بنسبة (125%) تقريبا، وارتفاع ودائع العملاء بمقدار (36) مليار ريال وبنسبة (32%) تقريبا، بالإضافة إلى ارتفاع خطابات الضمان بمقدار (12.6) مليار ريال بنسبة (304%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م، وهو ما يفسر انخفاض نسبة تغطية السيولة عام 2018م عما كانت عليه عام 2016م.

5/1/3/3 تحليل نسبة السيولة (LCR) للبنك العربي:

الجدول رقم (8) يوضح نسبة تغطية السيولة للبنك العربي

نسبة تغطية السيولة للبنك العربي	2016	2017	2018
نسبة تغطية السيولة المحتسبة وفقا لاتفاقية بازل III المحتسبة (ملحق رقم 5)	%21.5	%23.5	%16.9
نسبة السيولة من واقع التقارير المنشورة للبنك	%25	%25	%25
الانحراف عن القيم المنشرة في تقارير البنك	-3.5	-1.5	-8.1
متطلبات المعيار	%70	%80	%90
الانحراف عن متطلبات المعيار	-48.5	-56.5	-73.1

المصدر: إعداد الباحثان استناداً إلى التقارير المالية المنشورة للبنك العربي.

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

– انخفاض نسبة تغطية السيولة المحسوبة لفترة الدراسة (2016–2017–2018م) عن النسبة المطلوبة وفقا لاتفاقية بازل III المحددة بـ 70% لعام 2016م، ثم تزيد كل عام 10% حتى تصل 100% عام 2019م.

– انخفاض نسبة تغطية السيولة المحسوبة لفترة الدراسة (2016–2017–2018م) عن النسب المفصح عنها في التقارير المنشورة بنسبة (3.5% - 1.5% -8.1%) على التوالي ويعود ذلك لأن البنك يعد أذونات الخزانة والمطلوبات على الحكومة أصولاً عالية السيولة، في حين أن هذه الأصول أصبحت مطالبات رديئة ومن ثَم عالية الخطورة وتُعطى وزن تحويل (100%) نظرا للوضع الذي تمر به الدولة ولسياسة البنك المركزي اليمني التي جمدت أذون الخزانة والمطالبات على الحكومة.

– ارتفاع نسبة تغطية السيولة المحسوبة لعام 2017م بنسبة (2%) عما كانت عليه عام 2016م؛ ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها انخفاض مقام النسبة (صافي التدفقات الخارجة) عام 2017م بنسبة أكبر من الانخفاض في بسط النسبة (الأصول عالية السيولة) حيث انخفضت صافي التدفقات الخارجة بمقدار (4) مليار ريال بنسبة (18.4%) عما كانت عليه عام 2016م، ويرجع ذلك إلى انخفاض ودائع العملاء بمقدار (40.7) مليار ريال بنسبة (18%) تقريبا، بالإضافة إلى انخفاض خطابات الضمان بمقدار (1.8) مليار ريال بنسبة (29%) تقريبا، في حين كان الانخفاض في (الأصول عالية السيولة) بمقدار (952) مليون ريال بنسبة (15%) تقريبا، نتيجة لانخفاض النقدية في الصندوق بمقدار (4262) مليار بنسبة (54.8%) عام 2017م عما كانت عليه عام 2016م.

– انخفاض نسبة تغطية السيولة لعام 2018م بمقدار (4.6%) عما كانت عليه عام 2016م، نتيجة انخفاض بسط النسبة (الأصول عالية السيولة) بنسبة أكبر من الانخفاض في مقام النسبة (صافي التدفقات الخارجة) حيث انخفضت الأصول عالية السيولة عام 2018م بمقدار (11.7) مليار ريال بنسبة (23%) تقريبا، عما كانت عليها عام 2016م، ويعود ذلك لعدة أسباب من أهمها:

– انخفاض النقدية في الصندوق عام 2018م بمقدار (45) مليار ريال بنسبة (58%) تقريبا عام 2018م عما كانت عليه عام 2016م.

– انخفاض الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية عام 2018م بمقدار (47.7) مليار ريال بنسبة (13%) تقريبا عما كانت عليه عام 2018م.

– انخفاض القروض والسلفيات عام 2018م بمقدار (24) مليار ريال بنسبة (37.8%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م.

– في حين كان الانخفاض في مقام النسبة عام 2018م بمقدار (37.9) مليار ريال بنسبة (1.62%) عما كانت عليه عام 2016م، ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها انخفاض الاعتمادات المستندية بمقدار (2.9) مليار ريال وبنسبة (45%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016، كل تلك الأسباب نتج عنها انخفاض نسبة تغطية السيولة عام 2018م عما كانت علية عام 2016م.

2/3/3 تحليل بيانات الفرضية الثانية:

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وهي لقياس السيولة المتوسطة وطويلة الأجل وتحسب من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} = \geq \mathbf{100}\ \%$$

1/2/3/3 تحليل نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) للبنك الأهلي:

الجدول رقم (9) يوضح نسبة صافي التمويل المستقر للبنك الأهلي

نسبة صافي التمويل المستقر للبنك الأهلي	2016	2017	2018
نسبة صافي التمويل المستقر المحتسبة وفقا لاتفاقية بازل III المحتسبة (ملحق رقم 6)	116.6	120.9	113
متطلبات المعيـار	%100	%100	%100
الانحراف عن متطلبات المعيـار	16.6	20.97	13

المصدر: إعداد الباحثان استناداً إلى التقارير المالية المنشورة للبنك الأهلي.

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

– ارتفاع نسبة صافي التمويل المستقر لفترة الدراسة (2016–2017–2018م) بنسبة (16.6%–20.9% –13%) على التوالي عن النسب المطلوبة وفق اتفاقية بازل III والمحددة بـ (100%).

– ارتفاع نسبة صافي التمويل المستقر عام 2017م بنسبة (4.3%) عما كانت عليه عام 2016م، نظراً لارتفاع الودائع لأقل من سنة (في بسط النسبة) بمقدار (71) مليار ريال بنسبة (41.6%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م من في حين كان الارتفاع في مقام النسبة بمقدار (2709) مليار ريال بنسبة (17%) ويرجع ذلك إلى ارتفاع بعض البنود مثل: (أذون الخزانة والموجودات الأخرى) عما كانت عليه عام 2016م.

– انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر لعام 2018م بمقدار (3.6%) عما كانت عليه في عام 2016م ويرجع ذلك إلى ارتفاع أذون الخزانة عام 2018م في مقام النسبة بمقدار (53) مليار ريال وبنسبة (39.5%) عما كانت عليه عام 2016م.

2/2/3/3 تحليل نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لبنك اليمن الدولي:

الجدول رقم (10) يوضح نسبة صافي التمويل المستقر لبنك اليمن الدولي

نسبة صافي التمويل المستقر لبنك اليمن الدولي	2016	2017	2018
نسبة صافي التمويل المستقر المحتسبة وفقا لاتفاقية بازل III المحتسبة (ملحق رقم 7)	%127	%127	%103
متطلبات المعيـار	%100	%100	%100
الانحراف عن متطلبات المعيـار	27	27	3

المصدر: إعداد الباحثان استناداً إلى التقارير المالية المنشورة لبنك اليمن الدولي.

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

– ارتفاع نسبة صافي التمويل المستقر لفترة الدراسة (2016–2017–2018م) بنسبة (27%-27% - 3%) على التوالي عن النسب المطلوبة وفق اتفاقية بازل III والمحددة بـ (100%).

– ثبات نسبة صافي التمويل المستقر لعام 2016 وعام 2017م.

– انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر لعام 2018م بمقدار (24%) عما كانت عليه في عام 2016م، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أذونات الخزانة لأقل من سنة في مقام النسبة (التمويل المستقر المطلوب) لعام 2018م بمقدار (107) مليار ريال بنسبة (31.8%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م، بالإضافة إلى ارتفاع التسهيلات الائتمانية لأكثر من سنة لعام 2018م بمقدار (2.2) مليار ريال بنسبة (77.4%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م، وهو ما يفسر انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر لعام 2018م، عن نسبة صافي التمويل المستقر لعام 2016م.

3/2/3/3 نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) للبنك اليمني للإنشاء والتعمير:

الجدول رقم (11) يوضح نسبة صافي التمويل المستقر للبنك اليمني للإنشاء والتعمير

نسبة صافي التمويل المستقر للبنك اليمني للإنشاء والتعمير	2016	2017	2018
نسبة صافي التمويل المستقر المحتسبة وفقا لاتفاقية بازل III المحتسبة (ملحق رقم 8)	126.6	%109	%106
متطلبات المعيار	%100	%100	%100
الانحراف عن متطلبات المعيار	26.6	9	6

المصدر: إعداد الباحثان استناداً إلى التقارير المالية المنشورة للبنك اليمني للإنشاء والتعمير.

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

– ارتفاع نسبة صافي التمويل المستقر لفترة الدراسة (2016–2017–2018م) بنسبة (26.6% –9% – 6%) على التوالي عن النسب المطلوبة وفق اتفاقية بازل III.

– انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر لعام 2017م بمقدار (17.6%) عما كانت عليه في عام 2016م ويرجع ذلك إلى انخفاض الودائع (لأقل من سنة)، (في بسط النسبة) بمقدر (20) مليار ريال بنسبة (13%) عام 2017م عما كانت عليه عام 2016م، بالإضافة إلى ذلك ارتفاع أذونات الخزانة لأقل من سنة (في مقام النسبة)، بمقدار (7) مليار وبنسبة (5.2%) الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر للبنك عام 2017م عما كانت عليه عام 2016م.

– استمرار الانخفاض في نسبة صافي التمويل المستقر في عام 2018م حيث بلغ الانخفاض نسبة (20.6) تقريبا، عما كانت عليه عام 2016م، ويعود ذلك لعدة أسباب من أهمها انخفاض ودائع لأقل من سنة في بسط النسبة بمقدار (25) مليار بنسبة (16.3%) عما كانت عليه عام 2016م، بالإضافة إلى ارتفاع أذونات الخزانة لأقل من سنة في مقام النسبة بمقدار (11.8) مليار ريال بنسبة (8.6%) عما كانت عليه عام 2016م، الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر للبنك عام 2017م عما كانت عليه عام 2016م.

4/2/3/3 تحليل نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لبنك اليمن والكويت:

الجدول رقم (12) يوضح نسبة صافي التمويل المستقر لبنك اليمن والكويت

نسبة صافي التمويل المستقر لبنك اليمن والكويت	2016	2017	2018
نسبة صافي التمويل المستقر المحتسبة وفقا لاتفاقية بازل III المحتسبة (ملحق رقم 9)	%179.8	%185.1	%168.8
متطلبات المعيار	%100	%100	%100
الانحراف عن متطلبات المعيار	%79.8	%85.1	%68.8

المصدر: إعداد الباحثان استناداً إلى التقارير المالية المنشورة لبنك اليمن والكويت.

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

– ارتفاع نسبة صافي التمويل المستقر لفترة الدراسة (2016–2017–2018م) بنسبة (79.8%–85.1% -68.8%) على التوالي عن النسب المطلوبة وفق اتفاقية بازل III.

– ارتفاع نسبة صافي التمويل المستقر المحسوبة لعام 2017م بمقدار (5.3%) عما كانت عليه في عام 2016م؛ نظراً لانخفاض التمويل المستقر المطلوب بمقدار (8) مليار ريال تقريبا بنسبة (12.3%) عام 2017م عما كانت عليه عام 2016م، وذلك لعدة أسباب منها:

– انخفاض أذونات الخزينة لأقل من سنة (في مقام النسبة)، بمقدار (1) مليار وبنسبة (2%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م.

– انخفاض (في الأصول السائلة) بسط النسبة بمقدار (12) مليار ريال بنسبة (9.7%) عما كانت عليه عام 2016م، إلا إن هذا الانخفاض في بسط النسبة أقل بكثير من الانخفاض في مقام النسبة الأمر الذي ترتب عليه انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر عام 2017م عما كانت عليه عام 2016م.

– انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر في عام 2018م بنسبة (11%) عما كانت عليه عام 2016م، وذلك لارتفاع في مقام النسبة (التمويل المستقر المطلوب) بنسبة أكبر من الارتفاع في بسط النسبة (التمويل المستقر المتاح) حيث ارتفع (التمويل المستقر المطلوب)، بمقدار (24.9) مليار ريال بنسبة (36.2%) عما كان عليه عام 2016م يرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها ارتفاع التسهيلات الائتمانية لأقل من سنة بمقدار (6) مليار ريال بنسبة (73%) تقريبا، وارتفاع أذونات الخزانة بمقدار (20) مليار ريال بنسبة (37%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م، في حين كان الارتفاع في التمويل المستقر المتاح (بسط النسبة) بمقدار (35.5) مليار ريال تقريبا بنسبة (29%) تقريباً، الذي يرجع إلى الارتفاع في الودائع لأقل من سنة عام 2018م بمقدار (29.9) مليار ريال بنسبة (31%) تقريبا، وارتفاع خطابات الضمان بمقدار (16.9) مليار ريال بنسبة (305%) 9 تقريبا عما كانت عليه عام 2016م، إلا إن هذا الارتفاع في بسط النسبة يعد أقل من الارتفاع في مقامها؛ الأمر الذي يفسر انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر عام 2018م عما كانت عليه عام 2016م.

5/2/3/3 تحليل نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) البنك العربي:

الجدول رقم (10) يوضح نسبة صافي التمويل المستقر للبنك العربي

نسبة صافي التمويل المستقر للبنك العربي	2016	2017	2018
نسبة صافي التمويل المستقر المحتسبة وفقا لاتفاقية بازل III المحتسبة (ملحق رقم 35)	%118	%113	%109
متطلبات المعيار	%100	%100	%100
الانحراف عن متطلبات المعيار	18	13	9

المصدر: إعداد الباحثان استناداً إلى التقارير المالية المنشورة للبنك العربي.

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

– ارتفاع نسبة صافي التمويل المستقر لفترة الدراسة (2016–2017–2018م) بنسبة (18%–13% – 9%) على التوالي عن النسب المطلوبة وفق اتفاقية بازل III.

– انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر لعام 2017م بمقدار (5%) عما كانت عليه في عام 2016م؛ وذلك لعدة أسباب منها:

– انخفاض بسط النسبة (التمويل المستقر المتاح) بمقدار (33) مليار ريال بنسبة (1.67%) عما كانت عليه عام 2016م ويرجع ذلك إلى انخفاض الودائع لأقل من سنة بمقدار (4584) مليار ريال بنسبة (2.5%) عما كانت عليه عام 2016م. بالإضافة إلى انخفاض خطابات الضمان بمقدار (251) مليون ريال بنسبة (28.7%) عما كانت عليه عام 2016م.

– ارتفاع مقام النسبة بمقدار (48.6) مليار ريال بنسبة (2.9%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م، ويعود ذلك إلى ارتفاع أذونات الخزانة لأقل من سنة بمقدار (1.5) مليار ريال بنسبة (0.9%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م من ناحية، ومن ناحية أخرى ارتفاع التسهيلات الائتمانية لأكثر من سنة بمقدار (3)

مليار ريال بنسبة (751%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م، وارتفاع التسهيلات الائتمانية لأقل من سنة بمقدار (288) مليون ريال بنسبة (13%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م.

– انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر في عام 2018م بنسبة (9%) عما كانت عليه عام 2016م، ويرجع ذلك لارتفاع أذونات الخزانة (في مقام النسبة) عام 2018م بمقدار (10.7) مليار ريال بنسبة (6.4%) تقريبا عما كانت عليه عام 2016م من ناحية، ومن ناحية أخرى ارتفاع التسهيلات الائتمانية لأقل من سنة بمقدار (21.7) مليار ريال بنسبة (523%) تقريبا، بالإضافة إلى ارتفاع التسهيلات الائتمانية لأكثر من سنة بمقدار (450) مليون ريال وبنسبة (21%) تقريبا.

4/3 اختبار الفرضيات

لاختبار فرضيات الدراسة تم إعداد الجدول رقم (14) الذي يوضح متوسط نسب السيولة للبنوك عينة الدراسة.

جدول رقم (14) متوسط نسب السيولة خلال فترة الدراسة وفق اتفاقية بازل III في البنوك عينة الدراسة

البيـــــان	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	بنك اليمن الدولي	البنك الأهلي	بنك اليمن والكويت	البنك العربي	المتوسط	حسب متطلبات المعيار			
							2016	2017	2018	2019
نسبة تغطية السيولة	21.6	43.2	30.2	.244	20.6	28	%70	80%	90%	100%
نسبة التمويل المستقر	114	119	117	178	113	128.2	فترة رقابية إشرافيه		بداء التطبيق	%100

المصدر: إعداد الباحثان استناداً إلى التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن (عينة الراسة) للفترة (2016–2018).

1/4/3 اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية على: "لا تلتزم البنوك التجارية العاملة في اليمن في ظل الحرب بتطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) وفق اتفاقية بازل III.

يتضح من خلال الجدول رقم (14) ما يلي:

أن متوسط نسبة تغطية السيولة للبنوك عينة الدراسة تقل عن النسبة المقررة وفق اتفاقية بازلIII وهي (70%) لعام 2016م و(80%) لعام 2017م و(90%) لعام 2018م، وهي نسبة تقل عن النسبة المقررة وفق اتفاقية بازلIII 100%. وعليه يتم قبول فرضية الدراسة القائلة: "لا تلتزم البنوك التجارية العاملة في اليمن في ظل الحرب بتطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) وفق اتفاقية بازلIII".

2/4/3 اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية على: "لا تلتزم البنوك التجارية العاملة في اليمن في ظل الحرب بتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) وفق اتفاقية بازل III".

يتضح من خلال الجدول رقم (14) ما يلي:

– أن متوسط نسبة التمويل المستقر للبنوك عينة الدراسة تزيد عن النسبة المقررة وفق اتفاقية بازل III وذلك بمتوسط عام 128.2% وهي نسبة تزيد عن النسبة المقررة وفق اتفاقية بازلIII 100%، وعليه يتم رفض الفرضية التي تنص على انه: "لا تلتزم البنوك التجارية العاملة في اليمن في ظل الحرب بتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وفق اتفاقية بازل III"، **وقبول الفرضية البديلة القائلة:** "تلتزم البنوك التجارية العاملة في اليمن في ظل الحرب بتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وفق اتفاقية بازل III".

4– الاستنتاجات والتوصيات

1/4 النتائج:

في ضوء التحليلات النظرية والعملية الواردة في هذا الدراسة نورد أهم النتائج التي أسفر عنها:

1/1/4 انخفاض نسبة تغطية السيولة LCR للبنوك التجارية العاملة في اليمن (عينة الدراسة) في ظل الازمة الاقتصادية الناتجة عن الحرب، حيث إن المتوسط العام لنسبة تغطية السيولة لجميع البنوك عينة الدراسة تقل عن النسبة المقررة وفق اتفاقية بازلIII، ومن ثَّم فإن الأصول عالية السيولة لجميع البنوك عينة الدراسة لا تمكنها من الصمود خلال 90 يوماً من حدوث المخاطر المحتملة، ويرجع ذلك إلى اعتبار الأرصدة والاحتياطيات لدى البنك المركزي والمطالبات على الحكومة (أذونات الخزانة) أصول منخفضة السيولة (رديئة) تُعطى وزناً مرجحاً للمخاطر 100%، نتيجة للواقع العملي خلال فترة الدراسة المتمثل في انقسام السياسة النقدية والنظام المالي من ناحية، وتجميد البنك المركزي اليمني لأرصدة واحتياطيات البنوك والمطالبات على الحكومة من جهة أخرى.

2/1/4 ارتفاع نسبة التمويل المستقر NSFR للبنوك التجارية العاملة في اليمن (عينة الدراسة) في ظل الازمة الاقتصادية الناتجة عن الحرب، حيث إن المتوسط العام لنسبة التمويل المستقر لجميع البنوك عينة الدراسة تفوق النسبة المقررة وفق اتفاقية بازلIII.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن البنوك التجارية (عينة الدراسة) العاملة في اليمن في ظل الحرب لا تلتزم بتطبيق نسبة تغطية السيولة قصير الأجل وفقاً لاتفاقية بازل III، بينما تطبق البنوك التجارية (عينة الدراسة) العاملة في اليمن في ظل الحرب نسبة التمويل المستقر (في الأجل الطويل) وفق اتفاقية بازل III.

2/4 التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

– ينبغي على البنك المركزي اليمني العمل على مراجعة اجراءات وسياسات قياس وتقييم مخاطر السيولة وتطوير وتحديث التعليمات والتشريعات المتعلقة بالرقابة على البنوك فيما يخص نسب السيولة والتأكد من احتفاظ البنوك التجارية العاملة في اليمن بالنسب المقررة بشأن الحد الادنى لنسبتي السيولة.

– ينبغي على البنك المركزي اليمني تفعيل دور السياسة النقدية غير المفعلة وخاصة الأدوات غير المباشرة، وإعادة النظر في سياسة أذونات الخزانة بشكل يسهم في دعم قدرة البنوك على الصمود وامتصاص الازمات.

– ينبغي على البنك المركزي إعادة النظر في سياسة الاحتياطيات الأجنبية وتفعيل دورها في تحفيز الاستثمار المحلي وتعزيز دور القطاع البنكي في الإسهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

– العمل على إنهاء الانقسام المالي للبنك المركزي اليمني وتحرير أرصدة الحسابات الجارية واحتياطيات البنوك المودعة لفترة ما قبل 2015م، وتعزيز وضعية سيولة البنوك لإعادة وتحسين صورة ومصداقية القطاع البنكي أمام العملاء.

– توصي الدراسة الحالية بإعداد دراسات وبحوث أخرى مستقبلية في هذا المجال مثل:

– أثر انقسام البنك المركزي على الأداء المالي للبنوك التجارية في اليمن.

– قياس مدى التزام البنوك التجارية العاملة في اليمن بمتطلبات اتفاقية بازل III وأثرها على الاداء المالي – دراسة تجريبية.

– قياس مستوى الافصاح المحاسبي عن المخاطر المالية وفق اتفاقية بازلIII.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أبو سلمى، ريم موسى، (2015)، "مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III – دراسة تحليلية على القطاع المصرفي الفلسطيني"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

أحمد، نضال رؤوف، (2013)، "دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفقات النقدية مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي–دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد (36).

الآمام، صلاح الدين محمد آمين، الخزعلي، رقية عبدالخضر شنيت، (2017)، "تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة 2005- 2013 بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد 41، الفصل الرابع.

بلورغي، نادية، ورحال، فاطمة، (2014)، "واقع وآفاق تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل III– مصرف الراجحي نموذج، مجلة الاقتصاد الإسلامي.

بن بوزان، محمد، وآخرون، (2011)، "البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل III"، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي – النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة، قطر.

شياد، فيصل، (2013)، "آثار بازل III على إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد(4).

عتر، عثمان، (2013)، "دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في حدوث الازمات المالية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

عقيل، مفلح محمد، (2000)، "وجهات نظر مصرفية"، الجزء الأول والثاني، عمان، الأردن.

عمران، قاسم علي، (2019)، "كفاية راس المال وأثرها على مخاطر السيولة المصرفية – دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي والتجاري العراقي للمدة (2012–2017)"، مجلة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد (27)، العدد (2).

غانية، هيفاء، (2015)، "إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل II وIII – دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي–"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

قائدي، خميسي، (2016)، "قياس وتحليل السيولة في البنوك التجارية – حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (A B C)"، مجلة الابتكار والتسوق، العدد (3).

مجموعة البنك الدولي، (2017)، "مذكرات سياسة اليمن رقم (3)،"جاهزية القطاع الخاص للمساهمة في إعادة الإعمار والتعافي في اليمن"، 23 مايو.

مريم، بونيهي، (2016)، "الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد(15)، المجلد (02).

ملوح، دنيا ريمون، (2017)، "مدى كفاية مقاييس مخاطر السيولة لاتخاذ القرارات في المصارف الخاصة السورية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

النويران، ظاهر، (2019)، "التحليل المالي لمؤشرات التدفق النقدي وكفاية رأس المال ومخاطر السيولة المصرفية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردن 2011 –2015"، مجلة تنمية الرافدين، العدد (121)، المجلد (38).

يونس، مونة، (2015)، "تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر – دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعوي خلال الفترة 2018 – 2013 م"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح.

– التقارير المالية المنشورة للبنك الأهلي للفترة (2016-2018).

– التقارير المالية المنشورة لبنك اليمن الدولي للفترة (2016–2018).

– التقارير المالية المنشورة للبنك اليمني للإنشاء والتعمير للفترة (2016–2018).

– التقارير المالية المنشورة لبنك اليمن والكويت للفترة (2016–2018).

– التقارير المالية المنشورة للبنك العربي للفترة (2016–2018).

ثانياً: المراجع الاجنبية:

BIS, (2010), "Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring".
https://www.bis.org/publ/bcbs188.htm.

BIS, (2013), "Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools", Bank Of International Settlement, (2013), https://www.bis.org/publ/bcbs238.htm.

Chen, Ting Hsuan and Lee, Chien- Chiang, (2020), "Spatial analysis of Liquidity risk in China", the North American Journal of Economics and Finance, Vol. 54.

Cipulli, N. and Vinciguerra, R. (2014), "Basel III VS Accounting Standards in the Liquidity Reporting", Universal Journal of Accounting and Finance, Vol. 2 No. 2,

Jing Zhi, Hung and Demig Wu (2013)," The information content of Basel III Liquidity risk measures", Journal of Money Credit and Banking, Vol. 32 No. 3.

Kaan, Taşyürek, (2015) "Basel III Liquidity Requirements and the Potential Effects of the Liquidity Coverage Ratio on Turk Eximbank", Master in International Finance, Amsterdam Business School,University of Amsterdam.

Kombo, Kevin. N,(2014),"Effect 0f Basel III Framework On Capital Adequacy of Commercial Banks In Kenya", Masters in Business Administration, Chand aria School of Business, United States International University.

Pichaphop, C., Seksak, J. & Pornsit, J., (2014), " Basel III, capital stability, risk-taking, ownership: Evidence from Asia", Journal of Multinational Financial Management, Volume 28.

Roberts, D., Sarkar, A., and Shachar, O. (2019), " Bank Liquidity Creation Systemic Risk and Basel Liquidity Regulations", Federal Reserve Bank of New York, available at: https://www.newyorkfed.org/medialibrary/media/research/staff_reports/sr852

Roberts, D., Sarkar, A., and Shachar, (2022), " The Costs and Benefits of Liquidity Regulations", Federal Reserve Bank of New York, available at: https://www.newyorkfed.org/medialibrary/media/research/staff_reports/sr850

Zhanga, X., Fub, Q., Luc, L., Wangb, Q., Zhang, S., (2021), " Bank liquidity creation, network contagion and systemic risk: Evidence from Chinese listed banks ", Journal of Financial Stability, vol.53

الملاحق

ملحق رقم (1) نسبة تغطية السيولة للبنك الاهلي

البنـــــــــــــــــــــد	نسبة التحويل	2016	2017	2018
الاصول عالية السيولة		المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل
نقدية في الصندوق	%100	9025768	2705592	5369072
ارصده واحتياطيات لدى البنك المركزي	%0	0	0	0
ارصده لدى البنوك والمؤسسات المالية	%100	24587294	59019051	60264109
شهادات إيداع لدى البنك المركزي	%0	0	0	0
أذونات الخزانه	%0	0	0	0
قروض وسلفيات	%100	2658948	5545895	2703118
ارصده مدينة وموجودات أخرى	%100	908084	0	221372
أجمالي الأصول عالية السيولة		37180094	67270538	68557670
التدفقات النقدية الخارجة				
ارصده مستحقة للبنوك	%100	0	0	2941
ودائع العملاء	%100	129324317	191358049	198265414
التزامات أخرى وحقوق الملكية	%100	1191598	1253185	0
خطابات الضمان	%100	8916746	12618919	11514105
اعتمادات مستنديه	%100	3436819	0	4513089
أخرى	%100	31349	0	383689
التدفقات النقدية الخارجة		142900829	205230153	214679235
نسبة تغطية السيولة المحتسبة		%26	%32.8	%31.9
نسبه تغطية السيولة حسب التقارير المنشورة للبنك		%91	%90	%92

ملحق رقم (2) نسبة تغطية السيولة لبنك اليمن الدولي

البنـــــــــــــــــــــد	نسبة التحويل	2016	2017	2018
الاصول عالية السيولة		المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل
نقدية في الصندوق	%100	14908	14560	0
ارصده واحتياطيات لدى البنك المركزي	%0	0	0	0
ارصده لدى البنوك والمؤسسات المالية	%100	94498	106389	111626
شهادات إيداع لدى البنك المركزي	%0	0	0	0
أذونات الخزانه	%0	0	0	0
قروض وسلفيات	%100	26556	21223	24339
ارصده مدينة وموجودات أخرى	%100	94	136	0
أجمالي الأصول عالية السيولة		136056	142308	135965
التدفقات النقدية الخارجة				
ارصده مستحقة للبنوك	%100	44036	51024	40076
ودائع العملاء	%100	233443	258552	283643
التزامات أخرى وحقوق الملكية	%100	1171	1450	0
خطابات الضمان	%100	12284	10210	15582
اعتمادات مستنديه	%100	2456	4284	4041
أخرى	%100	0	0	0
التدفقات النقدية الخارجة		293390	325520	343342
نسبة تغطية السيولة المحتسبة		%46.4	%43.7	%39.6
نسبه تغطية السيولة حسب التقارير المنشورة للبنك		%85	%98	%98

ملحق رقم (3) نسبة تغطية السيولة للبنك اليمني للإنشاء والتعمير

البنـــــــــــــــــــــد	نسبة التحويل	2016	2017	2018
الاصول عالية السيولة		المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل
نقدية في الصندوق	%100	6267798	4665040	2682350
ارصده واحتياطيات لدى البنك المركزي	%0	0	0	0
ارصده لدى البنوك والمؤسسات المالية	%100	26399438	22865746	21852960
سندات حكومية	%0	0	0	0
أذونات الخزانه	%0	0	0	0
قروض وسلفيات	%100	4438442	1379934	782444

ارصده مدينة وموجودات أخرى	%100	0	0	0
اجمالي الأصول عالية السيولة		38105678	28910720	21994396
التدفقات النقدية الخارجة				
ارصده مستحقة للبنوك	%100	1666193	137579	109033
ودائع العملاء	%100	132165817	114869979	108657663
التزامات أخرى وحقوق الملكية	%100	5312491	5470391	4557326
خطابات الضمان	%100	10704206	8696905	7870872
اعتمادات مستنديه	%100	1523281	1609758	1556380
أخرى	%100	509213	344049	919382
التدفقات النقدية الخارجة		151881201	131128661	123670656
نسبة تغطية السيولة المحتسبة		%25.1	%22	%17.8
نسبه تغطية السيولة حسب التقارير المنشورة للبنك		%99	%99	%99

ملحق رقم (4) نسبة تغطية السيولة لبنك اليمن والكويت

البنـــــــــــــــــــــد	نسبة التحويل	2016	2017	2018
الاصول عالية السيولة		المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل
تقدية في الصندوق	%100	21450718	9900201	9726818
ارصده واحتياطيات لدى البنك المركزي	%0	0	0	0
ارصده لدى البنوك والمؤسسات المالية	%100	4286934	5770220	10025463
أذونات الخزانة	%0	0	0	0
قروض وسلفيات	%100	7667636	12905909	17438121
ارصده مدينة وموجودات أخرى	%100	314889	1037187	7240518
اجمالي الأصول عالية السيولة		33720277	29613517	44430920
التدفقات النقدية الخارجة				
ارصده مستحقة للبنوك	%100	2494580	4527600	7868910
ودائع العملاء	%100	114588787	107484822	151227330
التزامات أخرى وحقوق الملكية	%100	1299033	1787719	1153463
خطابات الضمان	%100	5565347	57742810	22532838
اعتمادات مستنديه	%100	5110904	7191582	3002067
اخرى	%100	603885	42395	94395
التدفقات النقدية الخارجة		129271199.3	126808399	185879003
نسبة تغطية السيولة المحتسبة		%25.8	%23.4	%23.9
نسبه تغطية السيولة حسب التقارير المنشورة للبنك		%77.69	%76.36	%74.38

ملحق رقم (5) نسبة تغطية السيولة للبنك العربي

البنـــــــــــــــــــــد	نسبة التحويل	2016	2017	2018
الاصول عالية السيولة		المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل
تقدية في الصندوق	%100	7779808	3517802	3230319
ارصده واحتياطيات لدى البنك المركزي	%0	0	0	0
ارصده لدى البنوك والمؤسسات المالية	%100	36726057	36350199	31947232
أذونات الخزانة	%0	0	0	0
قروض وسلفيات	%100	6396713	5444740	3980031
ارصده مدينة وموجودات أخرى	%100	0	0	0
اجمالي الأصول عالية السيولة		50902578	45312741	39157581
التدفقات النقدية الخارجة				
ارصده مستحقة للبنوك	%100	141253	699236	3761
ودائع العملاء	%100	226487872	185730692	226717852
التزامات أخرى وحقوق الملكية	%100	0	0	0
خطابات الضمان	%100	8774828	6260490	4829239
اعتمادات مستنديه	%100	897454	0	0
أخرى	%100	33423	0	0
التدفقات النقدية الخارجة		236334830	192690418	231550852
نسبة تغطية السيولة المحتسبة		%21.5	%23.5	%16.9
نسبه تغطية السيولة حسب التقارير المنشورة للبنك		%25	%25	%25

ملحق رقم (6) نسبة صافي التمويل المستقر للبنك الأهلي

البنـــــــــــــــــــــــد	نسبة التحويل	2016	2017	2018
قيمة التمويل المستقر المتاح		المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل
راس المال الاساسي (ا + ب)	%100	16045584	17971841	18981098
ودائع أكثر من سنة	%100	321758	316245	574377
ودائع اقل من سنة	%80	136982471.2	193921461	2015730601
أرصدة مستحقة للبنوك اقل من سنة	%100	0	0	2941
أرصدة مستحقة للبنوك أكثر من سنة	%50	0	0	0
مطلوبات أخرى ليس لها تاريخ استحقاق أو تاريخ استحقاق اقل من سنة	%80	0	1520524.8	6107695.2
مطلوبات أخرى تاريخ استحقاقها أكثر من سنة	%100	17120623	4531213	3639135
خطابات ضمان	10%	891674.6	1126891.9	891674.6
اعتمادات مستنديه	10%	343681.9	0	343681.9
أخرى	10%	3134.9	0	3134.9
إجمالي التمويل المستقر المتاح		171708927.7	219388177	232116798.4
قيمة التمويل المستقر المطلوب				
النقدية	%0	0	0	0
أدونات خزانة اقل من سنة	%100	134453234	166580821	187536410
موجودات أخرى اقل من سنة	%0	0	0	0
أدونات خزانة سنة فاكثر	%100	0	0	0
تسهيلات ائتمانية اقل من سنة	%65	3409066.1	3778207.6	1835365.53
تسهيلات ائتمانية أكثر من سنة	%100	2082815	1430001	3666999
استثمارات في شركات حليفة	%100	276971	325730	341792
معدات وممتلكات	%100	2571179	2498407	2955313
مشاريع قيد التنفيذ	%100	908426	1072210	1963722
موجودات غير ملموسة	%100	43010	488759	928629
موجودات أخرى أكثر من سنة	%100	3479605	5169787	6143850
إجمالي التمويل المستقر المطلوب		147224306.1	181343923	205372080.4
نسبة صافي التمويل المستقر		%116.6	120.9%	%113

ملحق رقم (7) نسبة صافي التمويل المستقر لبنك اليمن الدولي

البنـــــــــــــــــــــــد	نسبة التحويل	2016	2017	2018
قيمة التمويل المستقر المتاح		المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل
راس المال الاساسي (ا + ب)	%100	29254	38624	38135
ودائع أكثر من سنة	%100	0	0	0
ودائع اقل من سنة	%80	346372	356623.2	391232.8
أرصدة مستحقة للبنوك اقل من سنة	100	44036	51024	40076
أرصدة مستحقة للبنوك أكثر من سنة	%50	0	0	0
مطلوبات أخرى ليس لها تاريخ استحقاق أو تاريخ استحقاق اقل من سنة	%80	7031.2	6976	10256
مطلوبات أخرى تاريخ استحقاقها أكثر من سنة	%100	37100	73566	0
خطابات ضمان	%10	1228.4	1021	1558.2
اعتمادات مستنديه	%10	245.6	428.4	400.4
اخرج	%10	0	0	0
إجمالي التمويل المستقر المتاح		465267.2	528262.6	481658.4
قيمة التمويل المستقر المطلوب				
النقدية	%0	0	0	0
أدونات خزانة اقل من سنة	%100	336405	389853	443358
موجودات أخرى اقل من سنة	%0	0	0	0
أدونات خزانة سنة فاكثر	%100	0	0	0
تسهيلات ائتمانية اقل من سنة	%65	20064.85	15845.05	17522.7
تسهيلات ائتمانية أكثر من سنة	%100	2780	4303	4933
استثمارات متاحة للبيع	%100	120	120	120
معدات وممتلكات	%100	1840	1877	1884
مشاريع قيد التنفيذ	%100	0	0	0
موجودات غير ملموسة	%100	292	0	0
موجودات أخرى أكثر من سنة	%100	3808	3215	0
إجمالي التمويل المستقر المطلوب		365309.85	415213.05	467817.7
نسبة صافي التمويل المستقر		%127	%127	%103

ملحق رقم (8) نسبة صافي التمويل المستقر للبنك اليمني للإنشاء والتعمير				
البنـــــــــــــــــــــد	نسبة التحويل	2016	2017	2018
قيمة التمويل المستقر المتاح		المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل
رأس المال الأساسي (أ + ب)	%100	26504682	26638354	28632201
ودائع أكثر من سنة	%100	0	0	0
ودائع أقل من سنة	%80	154707032.8	134652992	129562580
أرصدة مستحقة للبنوك أقل من سنة	100	1666193	137579	109033
أرصدة مستحقة للبنوك أكثر من سنة	%50	0	0	0
مطلوبات أخرى ليس لها تاريخ استحقاق أو تاريخ استحقاق أقل من سنة	%80	4249992.8	4376312.8	3645860.8
مطلوبات أخرى تاريخ استحقاقها أكثر من سنة	%100	0	0	0
خطابات ضمان	%10	1070420.6	869690.5	787087.2
اعتمادات مستنديه	%10	152328.1	160975.8	155638
اخرج	%10	50921.3	34404.9	91938.2
إجمالي التمويل المستقر المتاح		188401570.6	166870309	162984338
قيمة التمويل المستقر المطلوب				
النقدية	%0	0	0	0
أذونات خزانة أقل من سنة	%100	136338263	143445660	148112744
موجودات أخرى أقل من سنة	%0	0	0	0
أذونات خزانة سنة فأكثر	%100	0	0	0
تسهيلات ائتمانية أقل من سنة	%65	6645717.65	3873961	241330.05
تسهيلات ائتمانية أكثر من سنة	%100	930980	91633	371277
معدات وممتلكات	%100	787570	2670560	2339024
استثمارات متاحة للبيع	%100	2380880	2403478	2403875
استثمارات في الصكوك الإسلامية	%100	1750000	500000	250000
مشاريع قيد التنفيذ	%100	0	0	0
موجودات غير ملموسة	%100	0	0	0
موجودات أخرى أكثر من سنة	%100	0	0	0
إجمالي التمويل المستقر المطلوب		148833410.7	152985292	153718250
نسبة صافي التمويل المستقر		126.6	109	106

ملحق رقم (9) نسبة صافي التمويل المستقر لبنك اليمن والكويت				
البنـــــــــــــــــــــد	نسبة التحويل	2016	2017	2018
قيمة التمويل المستقر المتاح		المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل
رأس المال الأساسي (أ + ب)	%100	10351735	5538680	7546117
ودائع أكثر من سنة	%100	2148994	0	0
ودائع أقل من سنة	%80	95405016.8	89066518	125313429.6
أرصدة مستحقة للبنوك أقل من سنة	100	6383080	7862663	13316144
أرصدة مستحقة للبنوك أكثر من سنة	%50	0	0	0
مطلوبات أخرى ليس لها تاريخ استحقاق أو تاريخ استحقاق أقل من سنة	%80	1434977.6	1791348	1888296
مطلوبات أخرى تاريخ استحقاقها أكثر من سنة	%100	7075710	6362035	8804242
خطابات ضمان	%10	556534.7	577428.1	2253283.8
اعتمادات مستنديه	%10	511090.4	719158.2	300206.7
اخرج	%10	60388.5	4239.5	9439.5
إجمالي التمويل المستقر المتاح		123927527	111922069	159431158.6
قيمة التمويل المستقر المطلوب				
النقدية	%0	0	0	0
أذونات خزانة أقل من سنة	%100	54337663	53253486	74586821
موجودات أخرى أقل من سنة	%0	0	0	0
أذونات خزانة سنة فأكثر	%100	0	0	0
تسهيلات ائتمانية أقل من سنة	%65	8271532.1	955436.3	14285008.4
تسهيلات ائتمانية أكثر من سنة	%100	3926239	3834100	3174172
استثمارات في شركات حليفة	%100	309705	362526	389526
معدات وممتلكات	%100	1883826	1838801	1819118
مشاريع قيد التنفيذ	%100	0	0	0
موجودات غير ملموسة	%100	189113	222153	203125
موجودات أخرى أكثر من سنة	%100	0	0	0
إجمالي التمويل المستقر المطلوب		68918078.1	60466502	94457770.4
نسبة صافي التمويل المستقر		%179.8	%185.1	%168.8

ملحق رقم (10) نسبة صافي التمويل المستقر للبنك العربي				
البنـــــــــــــــــــــــد	نسبة التحويل	2016	2017	2018
قيمة التمويل المستقر المتاح		المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل	المبلغ بعد التحويل
رأس المال الأساسي (أ + ب)	%100	13645091	15694291	15718104
ودائع أكثر من سنة	%100	1618357	829004	0
ودائع اقل من سنة	%80	182071532.8	177487546	182015224
أرصدة مستحقة للبنوك اقل من سنة	100	141253	699236	3761
أرصدة مستحقة للبنوك اكثر من سنة	%50	0	0	0
مطلوبات أخرى ليس لها تاريخ استحقاق أو تاريخ استحقاق اقل من سنة	%80	2066212	1833740	2059277.6
مطلوبات اخرى تاريخ استحقاقها أكثر من سنة	%100	0	0	0
خطابات ضمان	%10	877482.8	626049	482923.9
اعتمادات مستنديه	%10	89745.4	0	0
اخرج	%10	3342.3	0	0
إجمالي التمويل المستقر المتاح		200513016.3	197169866	200279291
قيمة التمويل المستقر المطلوب				
النقديه	%0	0	0	0
أذونات خزانة اقل من سنة	%100	166620097	168121980	177363880
موجودات اخرى اقل من سنه	%0	0	0	0
أذونات خزانة سنه فأكثر	%100	0	0	0
تسهيلات انتمانية اقل من سنة	%65	415813.45	3541083	2590335.2
تسهيلات انتمانية أكثر من سنة	%100	2166453	2454899	2616386
استثمارات في شركات حليفة	100%	0	0	0
معدات وممتلكات	%100	728769	675244	610740
مشاريع قيد التنفيذ	%100	0	0	0
موجودات غير ملموسة	%100	0	0	0
موجودات أخرى أكثر من سنة	%100	0	0	0
إجمالي التمويل المستقر المطلوب		169931132.5	174793206	183181341
نسبة صافي التمويل المستقر		%118	%113	%109